

Distr.: General
10 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من جمعية الشابات المسيحية العالمية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

200114 170114 13-61261X (A)



البيان

جمعية الشابات المسيحية العالمية هي حركة تعمل من أجل حقوق المرأة يصل عدد أعضائها إلى ٢٥ مليون امرأة وشابة وفتاة في أكثر من ١٢٠ بلدا. ونحن ندعو إلى السلام والعدالة وحقوق الإنسان والعناية بالبيئة. وتظل جمعيتنا في طليعة العاملين من أجل الارتقاء بوضع المرأة على مدى فترة تزيد عن قرن من الزمن، وهي تسلم بأنها الآن تمر بمنعطف حرج. فالأهداف الإنمائية للألفية، التي هيمنت على جدول أعمال التنمية في العالم طوال السنوات الخمسة عشر الماضية، تنتهي في عام ٢٠١٥، متيحة بذلك فرصة فريدة للنهوض بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. ويستند هذا البيان إلى مشاورات أجريت مع نساء شابات ومع جمعيات الشابات المسيحية في جميع أنحاء العالم بشأن موضوع الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة، وهو ”التحديات والإنجازات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية للمرأة والفتاة“.

وفي الفترة التي تسبق الموعد النهائي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، تُظهر التقارير المرحلية إنجازات مشجعة تحققت: حدوث انخفاض كبير في عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم (من بليون شخص إلى ١,٤ بليون شخص)، وفي ذلك إشارة إلى أن الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية تيسر تحقيقه قبل الموعد النهائي المحدد له. ومع ذلك، فقد حدثت أيضا نكسات مخيبة للآمال: فلا يزال الفقر المدقع حقيقة واقعة لأكثر من شخص، معظمهم من النساء والفتيات. وفي ما يتعلق بالهدف ٢، فقد أحرز تقدم نحو تحقيق تكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي، وإن كان عدد البنات اللاتي ما زلن خارج المدرسة يزيد عن عدد الأولاد. ولم تتحقق نسبة المائة في المائة في التحاقهن بالتعليم الابتدائي. وشهد الهدف ٣ إحراز تقدم في النسبة المئوية لعدد النساء في البرلمانات، ولكن وتيرة التغير بطيئة في مرحلة حرجية تكتسب فيها مشاركة المرأة في صنع القرار أهمية بالغة في تحديد مستقبل خطة التنمية. أما الإنجازات التي تحققت في تحقيق الهدف ٦، وهي: حدوث انخفاض في الوفيات الناجمة عن الإصابة بالمalaria على الصعيد العالمي، وزيادة إمكانيات الحصول على العلاج للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في جميع المناطق، فهو أمر جدير بالثناء، ولكن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لا تزال هي السبب الرئيسي لوفيات النساء اللاتي يتوفين وهن في سن الإنجاب.

ولا تزال حالة عدم المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو مما يؤدي إلى استمرار التحديات التي تواجه محاولات القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، وتأمين الصحة والحقوق الجنسية

والإنجابية، والاستفادة من مساهمة المرأة في الاقتصادات على الصعيد العالمي. فيجب أن تعطى هذه المسائل أولوية أكبر في الدفعة الأخيرة من الجهود المبذولة حتى عام ٢٠١٥، وفي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ونحن نعتقد بلزوم أن تكون الخطة الإنمائية الجديدة أيضا شاملة لأصوات النساء الشابات في العالم، فهن من أكثر الناس تعرضا للفقر والجوع، وللأوضاع الصحية السيئة. ويجب أن تستوعب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ احتياجات هذه الفئة البالغة الأهمية من السكان وإمكانياتها وتطلعاتها إذا أريد إحراز تقدم.

وفي عام ٢٠١٠، بلغ عدد النساء الشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٨ و ٣٠ سنة ٨٦٠ مليون نسمة من سكان العالم. ونحن ندعو اللجنة إلى الاعتراف بأن لهؤلاء النساء الشابات دورا هاما في التنمية. فهن يشكلن جزءا حيويا من بليون شخص يدخلون إلى سوق العمل في هذا العقد؛ إنهن أمهات المستقبل اللاتي يمكن أن يغيرن أوضاع الأسر؛ وهن يملكن رأسمال بشري هائل يمكن أن يُستخدم لتغيير مسار مجتمعاتهن المحلية. ويجب أن يُعترف بالنساء الشابات بوصفهن فئة بالغة الأهمية في تحقيق التنمية وألا يستوعبن في نهج عامة في تحقيق التنمية.

ومن أجل تحقيق مستقبل أفضل للنساء الشابات، لا بد من أن تعالج تجاربهن في مرحلة الطفولة المبكرة. وفي أفريقيا، هناك ما يقدر بحوالي ٩٢٨ مليون فتاة يبلغن من العمر ١٠ سنوات أو أكثر تعرضن لتشويه أعضائهن التناسلية، وما يزيد عن ٦٠٩ ملايين فتاة، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، تزوجن قبل بلوغهن الثامنة عشرة من العمر. وهناك ما يقدر بنحو ١٥٠ مليون فتاة دون الثامنة عشرة من العمر يتعرضن لشكل ما من أشكال العنف الجنسي في أي سنة من أعمارهن. والعنف يولد حالة من انعدام الأمن النفسي، ونتائج صحية سيئة، وعلاقات اجتماعية مفككة، ويضعف الثقة في النفس وفي القدرة على المساهمة في الحياة المجتمعية، ويحد من الإنتاجية ومن القدرة على تحقيق الاستقلال الاقتصادي. ونحن ندعو اللجنة إلى العمل من أجل إحداث تحول مجتمعي كبير في حياة الفتيات حتى تتمكن النساء الشابات من تحقيق كامل إمكاناتهن.

إن جمعية الشابات المسيحية العالمية توجه الانتباه إلى ما أسمته منظمة العمل الدولية في تقريرها المعنون الاتجاهات العالمية لتشغيل الشباب في عام ٢٠١٠، "الجيل الضائع": الشباب من الرجال والنساء الذين عزلوا أنفسهم تماما عن سوق العمل، بعد أن فقدوا الأمل في أن يحصلوا على عمل لتأمين العيش الكريم. ولا يمكن تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة إذا كانت النساء الشابات يتعرضن للتحرش والاعتداء الجنسيين في مكان العمل، ويظنن

يكسبن، وفقاً لمنظمة العمل الدولية، بين ٧٠ إلى ٩٠ في المائة من أجور نظرائهن من الرجال، على الرغم من ارتفاع مستويات التعليم لديهن. ومما يزيد أيضاً من تفاقم الضعف الاقتصادي لدى النساء الشابات، الممارسات الفاسدة وإفلات منتهكي القانون من العقاب، وعدم كفاية إنفاذ القوانين، وارتفاع أسعار الفائدة، والتمييز بدواعي الأمومة. فلا يمكن أن تزدهر المجتمعات إلا إذا استطاعت النساء الشابات أن يحصلن على عمل لائق وأجور لائقة، فضلاً عن ظروف عمل منصفة.

وتود جمعية الشابات المسيحية العالمية أن نسترعي الانتباه إلى أن العنف ضد النساء والشابات والفتيات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بصحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية. فأعمال العنف الجنسي إنما هي اعتداء مباشر على الحقوق الجنسية، حيث تؤثر على الصحة البدنية والعقلية. وعلى غرار ذلك، فمن دون الحصول على معلومات وخدمات سرية وقائمة على أدلة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، فإن النساء الشابات، سيظلن معرضات للحمل غير المرغوب فيه، وحالات الإجهاض غير المأمون، والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. ففي كل دقيقة تتعرض امرأة شابة لإصابة جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية. كذلك فإن الممارسات التقليدية الضارة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والزواج المبكر، والزواج القسري، هي من أشكال العنف الذي يحرم الفتيات والشابات حقوقهن الجنسية والإنجابية، ويحد من تعليمهن ويزيد من تعرضهن للعنف.

واستجابة للأعمال غير المنجزة في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، أجرت جمعية الشابات المسيحية العالمية مشاورات مع جمعيات النساء الشابات في جميع أنحاء العالم بشأن تحديد المستقبل الذي تصبو إليه النساء الشابات، وهو ما يجب أن يستند إلى إطار عام يكفل ويعطي الأولوية لما يلي:

(أ) اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان: يجب أن تكون مبادئ حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من أي إطار دولي وإقليمي ووطني، من أجل كفالة أن تحترم التنمية حقوق الإنسان للجميع وتحميها وتفي بمتطلباتها؛

(ب) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الأهداف والغايات الإنمائية، فتكفل تفصيل البيانات حسب العمر ونوع الجنس، مع وضع مؤشرات عالمية مشتركة وتحديد غايات على الصعيد الوطني للتمكين من إحراز تقدم حقيقي في حياة النساء الشابات، لا تعكره الخصائص الديمغرافية المتباينة؛

(ج) الأخذ بنهج متكامل مع عمليات الاستعراضات الشاملة الأخرى، بما في ذلك عمليات استعراض السنوات العشرين لمنهاج عمل بيجين، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي

للسكان والتنمية، ومع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فضلا عن احترام الالتزامات الدولية القائمة، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لكفالة توفير الحد الأقصى من الموارد وتنسيقها؛

(د) تطبيق المساواة في ما يتعلق بالأهداف والغايات في المستقبل ورصدها وتقييمها، مع القيام بعمليات تعزز الملكية الوطنية، وتضاعف النتائج، وتحسن المخصصات من الموارد في جميع مراحل الخطة الشاملة، وتشجيع الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ولكفالة تحقيق هذا المستقبل، تقدم جمعية الشابات المسيحية العالمية التوصيات التالية من أجل استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولتحديد أولويات في ما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥:

(أ) الإبقاء على المساواة بين الجنسين باعتبارها أحد الأهداف الرئيسية في الخطة الجديدة، مع بذل جهود حثيثة وتخصيص موارد أكبر للقضاء على أوجه عدم المساواة والتمييز بين الجنسين؛

(ب) يجب على الدول الأعضاء والأمم المتحدة، بحلول عام ٢٠٣٠، حشد طاقاتها من أجل ما يلي:

١' إنهاء العنف ضد النساء والشابات والفتيات بالقيام بما يلي:

(أ) منع جميع أشكال العنف ضد النساء والشابات والفتيات، وخاصة في أوقات اشتداد النزاع، بكفالة عدم التسامح على الإطلاق، ووضع حد لإفلات مرتكبي تلك الأعمال من العقاب؛

(ب) القضاء على الزواج المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وغيرها من الممارسات التقليدية الضارة؛

(ج) توفير خدمات دعم وسبل انتصاف للنساء الناجيات من العنف، بما في ذلك السكن والخدمات الصحية والقانونية والاستشارية، وتنفيذ مبادرات تعليمية هادفة تكفل معاملة الضحايا بكرامة واحترام؛

(د) إعادة تعريف "الذكورة" وتشجيع الرجال والفتيان على زيادة مشاركتهم في منع العنف وتحقيق المساواة بين الجنسين؛

٢' الوفاء بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما يكفل ما يلي:

(أ) توفير التربية الجنسية الشاملة والملائمة لجميع الشباب داخل المدرسة وخارجها؛

(ب) تحقيق الوصول الشامل والمنصف إلى الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة للنساء حتى يتسنى لهن اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أجسادهن؛

(ج) حصول الجميع، وعلى نحو منصف، على خدمات فعالة وطوعية، للوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وللعلاج والرعاية والدعم عند الإصابة به؛

٣' كفالة المشاركة الفعلية للنساء والشابات، بما في ذلك ما يلي:

(أ) توفير أماكن آمنة لمشاركة الشباب بما في ذلك الفئات الضعيفة، وممارستهن القيادة في اتخاذ القرارات، التي تؤثر على حياتهن في جميع المستويات وفي جميع القطاعات؛

(ب) الوصول إلى المعلومات والخدمات التي تمكن الشباب من ممارسة حقوقهن المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ج) إشراك الشباب والشبان في عمليات بناء السلام؛

(د) تحقيق الموارد والإرادة السياسية الكافية في مجال تحقيق التنمية الشاملة للنساء والشابات؛

٤' كفالة الحصول على التعليم والتمكين الاقتصادي والموارد، بما في ذلك ما يلي:

(أ) التحاق جميع البنات والبنين بالتعليم الجيد ومشاركتهم فيه في المدارس الابتدائية والثانوية؛

(ب) تحقيق المساواة في الحصول على المهارات المهنية، وفرص العمل ومباشرة الأعمال الحرة لجميع الشباب، لضمان الانتقال الناجح من مرحلة التعلم إلى العمل اللائق؛

(ج) المساواة في حق التصرف في الأرض والممتلكات والأصول
وفي ملكيتها؛

(د) اضطلاع النساء بدور قيادي في الجهود الرامية إلى بناء
مجتمعات سلمية ومستدامة وقادرة على التكيف، والتخفيف من آثار تغير
المناخ، وكفالة تحقيق العدالة المناخية.
